الباب الثالث

أهداف الاستعمار وسياساته

ويتضمن الموضوعات التالية:-

- أهداف الاحتلال
- أهم أهداف الاحتلال الفرنسى
- الأسباب الدينية للاحتلال
- العلاقة بين التبشير والاحتلال
- سياسات الاحتلال وآلياتها
- نماذج لسياسات الاحتلال التقليدية
- سياسة الاحتلال الفرنسي
- أشكال تجميع المستعمرات الفرنسية
- آليات تنفيذ السياسة الفرنسية
- أفريقيا فى الدساتير الفرنسية
- انحسار النفوذ الفرنسى فى أفريقيا

obeikandl.com

obeikandl.com

أهداف الاحتلال

ليس هناك جهد مبذول بلا هدف خاصة إذا كان جهداً ينتج عنه موت وخراب ودمار وإسالة دماء من كلى الفريقين المهاجم والمحتلوسنوجز بعض الأهداف للاستعمار الأوروبى لأفريقيا ونذيل بأهداف فرنسا تحديداً

أهداف اقتصادية وتتمثل فى :- نهب ثروات المستعمرات واستغلالها لتطوير إقتصاد المستعمر- ضمان يد عاملة قليلة التكاليف - ضمان أسواق تستوعب فائض الإنتاج- ضمان مجال لإستثمار فائض رؤوس الأموال- ربط إقتصاد المستعمرات بإقتصاد المستعمر.

أهداف اجتماعية وتتمثل فى :-

التخلص من العناصر غير المرغوب فيها- إيجاد مجال للتشغيل للتخلص من مشكلة البطالة- إسكان فائض السكان

أهداف سياسية وتتمثل فى :- تقوية الدولة عن طريق التوسع والهيمنة - القضاء على الكيانات السياسية في المستعمرات- المشاركة بفاعلية في تقرير مصير العالم وفق مصلحة المستعمر- توسيع مجال نشاط النظام الرأسمالي.

أهداف إستراتيجية وتتمثل فى :- التحكم في أهم الطرق التجارية - جعل المستعمرات عمقا إستراتيجيا للمستعمر كما حدث خلال الحربين العالميتين.

أهداف ثقافية وتتمثل فى :-

نشر لغة المستعمر: ويتجلى ذلك في اعتماد الكثير من المستعمرات القديمة على لغة المستعمر التي أصبحت لغة رسمية كما هو الحال للإنجليزية في نيجيريا، غانا...الخ الفرنسية في النيجر،مالي...الخ البرتغالية في موزمبيق، أنجولا...الخ.

- نشر ديانة المستعمر: لقد نشر المستعمر ديانته على حساب المعتقدات المحلية في الكثير من المناطق التي استعمرها باستثناء تلك التي كان فيها الإسلام راسخا فلم يتمكن الاحتلالمن فرض معتقده كما هو الحال في الجزائر.

- نشر تقاليد المستعمر: اللباس، الأكل العمارة ...الخ.

إن تاريخ فرنسا دمويا لدرجة الغثيان فقد تفننت كثيرا في ممارسة شتى أنواع العذاب على شعوب مستعمراتها ومنهم الجزائر التي مازالت تعيش السبات والمشاكل السياسية من غير أن تقوم بدور فعال في قضايا الأمة فعلا فرنسا لا تختلف عن أمريكا ومهادنتها المعلنة لا تماثل

أطماعها الاستعمارية.

أهم أهداف الاحتلال الفرنسى:

١ـ الهيمنة على أفريقيا.

٢ـ مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في القارة.

٣ـ احتفاظ فرنسا بمصالحها الاقتصادية مع إفريقيا.

ومن المعروف أن السياسة الفرنسية اليوم بشقيها السياسي والاقتصادي تنبع من المشروع الذي أعدته ومن أهم ملامحه مشروع أفريقيا وذلك بهدف:

١ـ تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق الفكرالفرنسى.

٢ـ دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية، والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية فيها.

٣ـ إعداد نخب سياسية من الشباب، وتثقيفهم وتدريبهم سياسياً وحزبياً؛ لكي تكون القيادات السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.

٤ـ دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، مع التركيز علي الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة.

٥ـ إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا، بحيث يضم خبراء ومستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة.

ويُلاحَظ أن هذه الخطة التي اعتمدتها فرنسا ويظهر من خلالها حرصها الرسمي على الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان جاءت بعد الانتقادات الدولية الحادة التي تم توجيهها لحكومة باريس بسبب إصرارها على دعم الأنظمة الفاسدة فعمدت فرنسا إلى صياغة هذه السياسة لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي.

الأسباب الدينية للاحتلال

١ـ التبشير والمعنى الاصطلاحي يطلق على دعوة النصارى للآخرين إلى النصرانية ويزعم النصارى أن هذا الأمر صدر لهم من المسيح حين قال فاذهبوا وتلمذوا جميع الأمم وعمدوهم باسم الآب والابن والروح القدس([1]) فيزعم النصارى أنه بموجب هذا الأمر كان لابد لهم أن يسيروا لتبليغ النصرانية إلى الأمم وهكذا خرج دعاة النصرانية ينصرون الأمم ولما ظهر الإسلام إلى مهد النصرانية في بلاد الشام ثم مصر ثم آسيا الصغرى، ثم توقفوا عند أبواب فرنسا وطوال قرون عديدة استمرت الحروب الصليبية تروم العودة إلى البلاد المباركة، ولكن من غير فائدة أو جدوى.

ومني التبشير والاستعمار بنكسة كبيرة بسبب ثورة المهدي ١٣٠٢هـ ثم عادا مع عودة الجيش البريطاني بقيادة كتشنر وعمل المستعمر

١ـ انجيل متى ٢٠/٢٨

البريطاني على تقسيم السودان أمام الإرساليات التبشيرية إلى قسمين: شمالي وجنوبى، وقد فتح للتبشير فيه على أكمل وجه، وتقاسمته الإرسالية البريطانية والأمريكية، وكان العمل في جنوب السودان على مرحلتين أولاهما التخلص من الوجود الإسلامي بحرب العرب ولغتهم وإبعادهم بأوامر إدارية من المستعمر تنقل الموظفين المسلمين إلى الشمال المسلم،كما منعوا وصول التجار المسلمين إلى الجنوب، وشجعوا اللغة الإنجليزية على حساب العربية (١) وفي مصر تحولت إرساليات التبشير من كثلكة الأرثوذكس لتنصير المسلمين بعد وصول القوات البريطانية عام ١٣٠٠هـ، وعام ١٣٢٠هـ أجاز المؤتمر العام للكنيسة المسيحية بمصر مشروع تنصير المسلمين، وأكد مؤتمر القاهرة ١٣٢٤هـ أن الهدف الأساسي للإرسالية في مصر هو إقامة كنيسة وطنية من المسلمين المتنصرين وقد أصبحت هذه السياسة أكثر وقاحة بعد القضاء على الثورة ١٣٣٩هـ، ويؤكد المبشر مارسون من الكنيسة البريطانية ١٣٤٦هـ هذا الاتجاه ويبين أن سببه انتشار الإسلام بين الأقباط، فيقول تؤكد الاحصائيات حتى في هذه السنين أن الذين يتحولون من الكنيسة القبطية للإسلام لايقلون عن خمسمائة قبطي سنوياً . (٢)

١- ملامح عن النشاط التنصيري في الوطن العربي، إبراهيم عكاشة، ص ١٣٠ – ١٥٤، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مصطفى خالدي وعمر فروخ، ص ٢٣٨ – ٢٤٠. ٢ - ملامح عن النشاط التنصيري في الوطن العربي- إبراهيم عكاشة، ص (١٠١ - ١٠٥، ١١٥).

العلاقة بين التبشير والاحتلال

هل ثمة علاقة بين الاستعمار وحركة التبشير؟ وهل من الممكن أن يلتقي الجنود القساة الذين يقتلون الأبرياء ويسرقون قوت الشعوب مع الذين أمروا بمحبة أعدائهم ومباركة لاعنيهم([1]) وما الذي يجمع المبشر وهو يحمل رسالة دينية مع المستعمر الذي يحمل رسالة دنيوية ؟ وهل اللقاء بين الجانبين مجرد لقاء عابر فرضته ظروف وحدة المنشأ بين التبشير والاستعمار أم أن هناك علاقة حقيقية تجمع هاتين الحركتين ؟

ان التبشير والاحتلال وجهان لعملة واحدة، فالمبشرون هم الواجهة الدينية للمستعمر، والاستعمار هو الحقيقة الاقتصادية والسياسية للمبشرين وهذا الأمر يتضح عند دراسة العلاقة بين الحركتين اللتين تزامنتا طوال التاريخ المسيحي، بل إن الحروب الصليبية التي شنت على العالم الإسلامي طوال قرون طويلة هي حلقة من سلسلة الترابط والوحدة بين التبشير والاستعمار، فقد قام ملوك أوربا بتلك الحروب بمباركة الكنيسة، ولبى الأوربيون نداء الملوك لهذه الحروب طمعاً في الملكوت الذي وعدهم به بابوات الكنيسة.

وقد بدأت خطوات الاستعمار تدب من جديد مع بداية حركة الكشوف الجغرافية التي قادها الأسبان والبرتغال، وانطلقت سفنهم تمخر البحار

١- متى ٥/٤٤

وهي ترسم على أشرعتها شعار الصليب وقد أصدر الأب نيقولا الخامس مرسوماً في عام ١٤٥٤م يعطي البرتغاليين حقاً في أراضي الكفرة على الساحل الغربي لأفريقيا، وأكد ذلك الأب كالكستس الثالث عام ١٤٥٦م، ثم أصدر الأب اسكندر الثالث في عام ١٤٩٣م مرسوماً يمنح التاج الأسباني الحق المطلق في المتاجرة مع البلاد التي اكتشفت،ووضع قيداً،وهو أن تجلب تلك الشعوب إلى المسيحية. (١)

وحركة التبشير وليدة أطماع استعمارية صليبية، وضع أسسها الملك لويس التاسع حينما كان في سجن المنصورة فكتب داعياً إلى تحويل الحملات العسكرية الصليبية إلى حملات صليبية سلمية تستهدف الغرض نفسه، لا فرق بين النوعين إلا من حيث نوع السلاح المستخدم في المعركة بتجنيد المبشرين الغربيين في هذه المعركة السلمية لمحاربة تعاليم الإسلام ووقف انتشاره، ثم القضاء عليه معنوياً، واعتبار هؤلاء المبشرين في تلك المعارك جنوداً للغرب.

وقد أجاب المبشرون إلى هذه الحرب الصليبية الجديدة فيقول القس ميز إن الحرب الصليبية الهادئة التي بدأها مبشرونا في القرن السابع عشر لا تزال مستمرة إلى أيامنا هذه ويقول اليسوعيون ألم نكن نحن ورثة الصليبين أولم نرجع تحت راية الصليب لنستأنف التبشير

١- أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها - عبد الرحمن حبنكة - ص ١٧٠ – ١٧٢، حقيقة التبشير بين الماضي والحاضر، أحمد عبد الوهاب، ص (١٢٩).

وهكذا تستطيع الكنيسة المسيحية بلا حرب أن تسترد تلك المناطق التي خسرتها منذ زمن طويل ([1]) وقد عمل الكثيرون من رجال الكنسية تحت مظلة الاستعمار،فقد تولى الراهب دولا فورست طلب الامتيازات للفرنسيين من الباب العالي، وكان أول سفير لفرنسا في الأستانة عام ١٥٨٣م، كما عين الأمريكيون المنصر ناثان قنصلاً للولايات الأمريكية بالإنابة في طنجة، وعين المنصر تاهنسال قنصلاً للنمسا في الخرطوم سنة ١٢٩٣هـ، وكان المنصر لافيجري الفرنسي رئيساً للبعثة المرافقة للجيش الفرنسي المحارب في القرم، وتولى المنصر جون فان أيس خلال الحرب العالمية الأولى أمر القنصلية الأمريكية في البصرة.

وقد أكد المستعمرون على أهمية عمل المبشرين، وصرحوا بالمهمات المنوطة بهؤلاء الرهبان فقال نابليون الأول في جلسة مجلس الدولة عام ١٨٠٤م: إن في نيتي إنشاء مؤسسة الارساليات الأجنبية، فهؤلاء الرجال المتدينون سيكونون عوناً كبيراً لي في آسيا وأفريقيا وأمريكا، سأرسلهم لجمع المعلومات عن الأقطار إن ملابسهم تحميهم وتخفي أية نوايا اقتصادية أو سياسية .

ولما عقد مؤتمر الكنائس المسيحية في سالونيك باليونان ١٩٥٩م أكد

١- مصدر سابق ص (١٥٤)، مصدر سابق ص (١٢٧).

المؤتمر على مساهمة الكنائس فى التجسس لحساب المستعمر، فطالب الكنائس في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أن تراقب خطة التنمية، فتميز بين ما يتفق وإرادة الله وبين عمل الشيطان.

وفي مؤتمر دلهي ١٩٦١م قالوا الكنيسة يجب أن تكون متأهبة للصراع مع الدولة في أي وطن،وتحت أي نظام سياسي وينقل المبشر جاك مندلسون قول ملك فرنسا الدين ضروري لكل الناس، لكنه أكثر ضرورة في المستعمرات الآهلة بالعبيد التي لايمكن أن تحوي أملاً في حياة أفضل إلا بعد الموت فالدين يستعمله هؤلاء الساسة في تخدير الشعوب، وليكون مطية يحكمون من خلالها الخناق على الشعوب.

وينقل القس المبشر مندلسون ثانية شعور المستضعفين الذين سرقت بلادهم وثرواتهم من قبل تحالف الاستعمار والتبشير فيقول: إن المبشرين جاءوا إلينا وقالوا: إننا نريد أن نعلمكم العبادة، وقلنا: حسناً إننا نريد أن نتعلم العبادة وطلب المبشرون منا أن نغلق أعيننا، وفعلنا ذلك، وتعلمنا التعبد، وحينما فتحنا أعيننا وجدنا الإنجيل في يدنا، ووجدنا أراضينا قد اغتصبت.

سياسات الاحتلال وآلياتها:

يمكن تأريخ الاحتكاك الأوروبي بأفريقيا بالقرن الخامس عشر عندما تمكن البرتغاليون من بناء الحصون والقلاع على سواحل غرب أفريقيا لتهتم بتجارة الذهب والفضة والعبيد، وقد ازدهرت هذه التجارة وأشترك

فيها الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون الذين يبادلون الأسلحة الرديئة والملابس بالعبيد في مناطق غرب أفريقيا، ليتم نقلهم عبر الأطلسي إلى البحر الكاريبي والأراضي الأمريكية ليباعوا كعبيد لاستخدامهم في الزراعة، ويحصل التجار الأوروبيون مقابل ذلك على محاصيل زراعية تباع في الأسواق الأوروبية، وعرفت هذه العملية بالثالوث الأطلسي الذي ميز الحقبة الأولى من الوجود الأوروبي في أفريقيا، وقد أقتصر تعامل الأوربيون مع الأفارقة من خلال الوسطاء الأفارقة في الحصون والقلاع الساحلية التي شيدها الأوروبيون لهذا الغرض، ولكن مع حلول القرن التاسع عشر بدأ نمط التجارة الساحلية في التغيير فتضاعفت وتيرة حملات الاستكشاف ليعم نشاطها مختلف أصقاع ومناطق القارة،وتنافست القوى الأوروبية الرئيسة للسيطرة على القارة، فانتشرت الحصون والقلاع البريطانية والفرنسية والهولندية والبرتغالية لحماية مصالح هذه القوى، وللحيلولة دون حدوث احتكاك بينها دعا بسمارك إلى عقد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ الذي تمخض عنه إرساء قواعد عامة تحكم الهيمنة التجارية بين القوى الأوروبية الرئيسة وفي بداية الحقبة الاستعمارية أنخدع بعض الأفارقة فاعتقدوا أن التوقيع على المعاهدات مع الأوروبيون يدخل في إطار التحالف والتعاون، فأنخرط العديد من الأفارقة في عقد اتفاقيات مع القوى الأوروبية، ولكن سرعان ما انتهكت تلك الاتفاقيات وتبين الوجه الحقيقي للتدافع الأوروبي

نحو أفريقيا وقد أوضح جومو كينياتا ذلك بقوله: إن شعب الكيوكو أعطى الأوربيون حقوق البناء،والإقامة في مناطق مثل داجورتي، وفورت سميت وغيرها،دون أن يكون لديهم أدنى فكرة عن النوايا الحقيقية الكامنة خلف قوافل التجارة، إذ اعتقد هؤلاء أن الأمر ليس مجرد عمل تجاري وحسب، ولم يدركوا أن هذه الأماكن استخدمت للإعداد من أجل احتلال هذه الأراضي، لقد أقاموا علاقات ودية مع الأوربيين، وأمدوهم بالطعام اللازم لقوافلهم وكانوا يسلمون بأن هؤلاء المغامرين البيض عائدون لا محالة إلى بلادهم إذ لا يعقل أن يستوطنوا بشكل دائم أراضي أجنبية، فسرعان ما يغالبهم الحنين للوطن بعد أن يفرغوا من بيع ما لديهم من سلع ويدفعهم للعودة إلى أوطانهم، والعيش بين أهليهم وعشيرتهم وكانت القوى الأوروبية التي تنافست حول السيطرة على ثروات القارة تنظر إلى نفسها على أنها تحمل مشعل الحضارة والمدنية الأوروبية للشعوب المتخلفة، إلا أن والتر رودني حاول كشف بطلان هذا الادعاء بقوله: الاحتلال لم يكن مجرد نظام للاستغلال، ولكن نظام هدفه الرئيس أن يعيد الأرباح إلى ما يسمى البلد الأم ويعتبر ذلك من وجهة نظر أفريقيا، بمثابة نزح مستمر للفائض الناتج عن عمل أفريقي بمواد أفريقية، ويعني في الوقت نفسه تطور أوروبا كجزء من العملية ذاتها التي أحدثت التخلف فى أفريقيا.

وتعرضت أفريقيا لاستغلال مخيف خلال هذه الفترة في مختلف

الميادين عندما حول الأوروبيون هذه القارة إلى مصدر أساسي للمواد الأولية الرخيصة، وجعلها سوقاً واسعة لتصريف منتجاتهم الصناعية التي تعتمد أصلاً على المواد الأولية المستوردة من الخارج، كل ذلك شكل دوامة كبيرة عملاقة لاستغلال الشعوب والثروات والموارد الطبيعية.

ومع منتصف القرن التاسع عشر ازداد اهتمام دول القارة الأوروبية المتنافسة للحصول على مكاسب إقليمية واقتصادية وعسكرية خارجها، ساعدها على ذلك تطور القوى العسكرية ووسائل النقل والأدوية الطبية، وتشجيع حملات التبشير والاكتشافات التاريخية والعلمية، التي مهدت للسيطرة الأجنبية على أفريقيا التي ظهرت بشكل واضح، وبصورة خاصة، بين بريطانيا وفرنسا المتنافستين، والتي سعت ألمانيا القيصرية للمشاركة فيها، وبلغت ذروتها في انعقاد مؤتمر برلين الذي شاركت فيه نحو ١٤ دولة عام ١٨٨٤، لتتقاسم النفوذ والأراضي والثروات في أفريقيا، بعيداً عن إرادة سكانها أنفسهم، حيث حصلت بريطانيا وفرنسا، وحدهما، على ما يزيد على ثلاثة أرباع القارة.

نماذج سياسات الاحتلال التقليدية :

ان سياسات الاحتلال التقليدية كثيرة ومتعددة وقد ارتبطت بأهداف الاحتلال المختلفة هذه السياسات المتعددة التي شملت شتي المجالات

الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية مما أدي لسياسات القمع والتجزئة والاستغلال والتبشير وفرض لغة المستعمر والعمل علي خدمة مصالحه فقد سخرت موارد البلاد المحتلة لخدمة اقتصاد المستعمر كما استخدم التعليم لخلق فئة مثقفة مشبعة بفكر المحتل لكي تخدم مصالحه أيضاً والسودان مثال حي لمثل هذه السياسات الاستعمارية حيث ركز المستعمر البريطاني علي زراعة القطن لمصلحة مصانعه في لانكشير ومانشستر، كما ركز علي التعليم في كلية جوردون ليجعل من مؤتمر الخريكين مطية لخدمة مصالحه فخابت آماله بعد أن أصبح هذا المؤتمر حركة سياسية وطنية قدمت للمحتل مذكرتها المشهورة عام ١٩٤٢ وطالبت فيها باسم السودانيين بحق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة، ونعرض لأهم سياسات الاحتلال خاصة تلك التي ترتبت عليها بعض المشاكل الكبيرة التي مازالت تعاني منها الدول الأفريقية بعد حصولها علي الاستقلال السياسي وسنركز هنا بصفة خاصة علي سياسات التجزئة والاحتلال الاستيطاني في فلسطين وجنوب أفريقيا .

سياسة التجزئة: لقد كان الاحتلال التقليدي ممثلاً في بريطانيا وفرنسا يخشي احتمال قيام وحدة قومية تنظم البلاد العربية فقام بتفكيك وتقسيم الإمبراطورية العثمانية من خلال تطبيق إتفاقية سايكس – بيكو بعد الحرب العالمية الأولي .

ولم تحافظ كل من بريطانيا وفرنسا حتي علي وحدة الجزء الموضوع تحت انتداب كل منهما، فقد قسمت بريطانيا منطقتها إلي ثلاثة أجزاء: فلسطين لتنفيذ وعدها للصهيونية، والعراق، لتوطيد موقفها ومصالحها النفطية علي طريق الهند وفي الخليج، وفي شرق الأردن لمحاصرة القبائل العربية البدوية وتمكين الخبراء من أمثال كلوب باشا من ترويضها بقصد حماية سياستها في فلسطين والعراق منهم وطبقت بريطانيا أيضاً سياسة التجزئة بين مصر والسودان حيث سعت الحكومة البريطانية والإدارة البريطانية في السودان لابعاد النفوذ المصري تماماً عن السودان فاستخدمت في ذلك شتي الوسائل لمحاربة الدعوة لوحدة وادي النيل في البلدين وشجعت شعار السودان للسودانيين لفصل السودان عن مصر، كذلك طبقت بريطانيا في مستعمراتها سياسة فرق تسد لتوطيد سيطرتها الكاملة علي السكان المحليين واضعاف الحركات الوطنية التحررية في البلدان المحتلة، فقد ناصرت في السودان أولا القوي الطائفية التقليدية كالختمية والمهديين وأيدت ثانياً بعد ذلك مؤتمر الخريجين ضد هذه القوي، ثم رجعت أخيرا للقوي التقليدية ضد فئة المثقفين، وأيدت العناصر الوطنية المعتدلة بالنسبة لها ضد العناصر الراديكالية التي كانت تنادي بشعار وحدة وادي النيل وطبقت أيضاً سياسة التجزئة في داخل السودان عندما أصدرت قانون المناطق المقفولة وفصلت بموجبه جنوب السودان عن شماله لمدة تقارب ثلاثين

عاماً وحكمته حكماً منفصلاً ونشرت فيه المسيحية واللغة الإنجليزية بينما كانت تفكر في ضمه لشرق أفريقيا، وساهمت السياسة البريطانية في تعميق الفوارق بين أهل الشمال وأهل الجنوب في السودان مما جعل مشكلة الجنوب، منذ تمرد ١٩٥٥، هي المشكلة الأولي التي يعاني منها السودان حتي الانفصال.

وقد سعت فرنسا كذلك إلي تحقيق أمانيها القديمة في زحزحة النفوذ الإنجليزي الذي تفوق عليها فابتدعت صيغاً جديدة للسيطرة الاستعمارية مما دفعها أيضاً لتجزئة منطقة انتدابها إلي ست دويلات هي لبنان ودمشق وحلب وجبل الدروز واللاذقية ومصلحة العشائر فكان ذلك ضد فكرة وحدة سوريا الطبيعية التي كانت تضم هذه الأماكن، كذلك تعمدت فرنسا إبراز الجوانب الطائفية داخل هذه البلاد وانتهت التجزئة من قبل بريطانيا وفرنسا بتسمية أجزاء المناطق التي وضعت تحت نظام الانتداب بسوريا ولبنان وشرق الأردن فلسطين، وصارت كل من هذه الدويلات تسعي لتوطيد الدعائم الاقليمية وابراز كيانها ازاء الكيانات الأخري مما أدي لتأكيد التجزئة التي رمي لها الاحتلال في المنطقة العربية ولازالت الجزائر تعاني من هذه المشكلة في منطقة القبائل القريبة من الجزائر العاصمة نتيجة للسياسة الفرنسية التي شجعت عناصر البربر علي التمسك بالتباين العرقي والثقافي بالرغم من تمازج هذه العناصر مع

العرب في اطار الإسلام والحركة الوطنية الجزائرية .

وتجدر الإشارة أيضاً إلي التجزئة الكبري التي نظمها الاحتلال بين المشرق والمغرب حيث وضعت ايطاليا في ليبيا كحاجز لفصل المشرق الخاضع للاستعمار البريطاني عن المغرب الذي سيطرت عليه فرنسا وقد سعت بريطانيا وفرنسا لمنع قيام اتصال بين المشرق والمغرب حتي وإذا كان الاحتلال التقليدي الذي اتبع سياسة التجزئة قد سعي لفصل المشرق كانوا يؤمنون بتدنّي مستوى ثقافة المناطق المُستعمَرة قياساً إلى ثقافتهم وحاول بعض هؤلاء الحكام أن يُغيّروا من ديانة المناطق التي يَحتلونها، كما عَمَدوا إلى جعل لغتهم الأجنبية اللغة الرسمية وفي عدد من الحالات،

سياسات الاحتلال الفرنسي

لقد كانت فلسفة السياسة الاستعمارية تنفذ وفق تفكير ومفهوم العسكريين الفرنسيين الذين شاركوا فى غزو دول أفريقيا، وتحولوا إلى حكام لهذه الدول المستعمرة، وانتزعوا كل السلطات والنفوذ من الزعامات القبلية والمحلية ومارسوا الحكم المباشر المعتمد على القوة على الأفارقة، وتطلب الاستمرار بسياستهم الاستعمارية والحكم المباشر استخدام أسلوبين للحكم والسيطرة وهما :

أ- سياسة الاستيعاب:وهى فرض اللغة والثقافة الفرنسية، ومفاهيم الحياة، ونظم المؤسسات السياسية والاجتماعية الفرنسية، على الأفارقة

حتى يتحولوا إلى مجتمع متفرنس، وقد اعتمد الاحتل الالفرنسى آلية لعملية الاستيعاب تمثلت فى الآتى:

- منهج تثقيف وتربية وتعليم طويل الأمد.

-استخدام وسائل الترهيب والترغيب لتحويل الأفارقة إلى مواطنين فرنسيين.

- استخدام سلاح الخضوع لقانون الأحوال الشخصية الفرنسى الذى يعطى المواطن الإفريقى حق التمتع بصفة المواطنة الفرنسية .

- معاملة الرافض للمواطنة الفرنسية على أنه من رعايا الدولة الفرنسية، ويكون فاقداً للحقوق والامتيازات من قبل القانون، والذى رفضه المسلمون الأفارقة .

ب- سياسة المشاركة أو الارتباط: واعتمدت على خلق زعامات ونخب أفريقية فرنسية التوجه تقود شعوبها وفق سياسة وتوجهات الإدارة الفرنسية والسيطرة على المجتمع الإفريقى بواسطة هذه النخب الحاملة للغة والثقافة والهوية الفرنسية، والوسيط بين الحكومة الفرنسية والزعامات والشعوب الأفريقية، وقد أفرزت هذه السياسة قيادات أفريقية الانتماء فرنسية التفكير وتعاونت بلا حدود مع سلطات الاستعمار الفرنسي وهى الآن تحت مظلة الفرنكفونية .

<u>أشكال تجميع المستعمرات الفرنسية لإحكام السيطرة:</u>

لقد اتخذت فرنسا فى تجميع مستعمراتها عدة أشكال كالاتى:

أ- الوحدات الاتحادية (الفيدرالية) وطبق هذا الشكل على المستعمرات الفرنسية لتسهيل عملية الإدارة والحكم فظهرت بذلك أفريقيا الغربية الفرنسية، وأفريقيا الاستوائية الفرنسية كوحدتين اتحاديتين حيث تضم كل وحدة اتحادية عدداً من المناطق تخضع كل منها لحاكم يخضع بدوره للحاكم العام للاتحاد الذى يمثل الجمهورية الفرنسية ويكون مسئولاً أمام وزير المستعمرات الفرنسية أما التشريع للمستعمرات فهو من اختصاص رئيس الجمهورية الفرنسى.

ب- الضم للإدارة الفرنسية المباشرة:ربطت الجزائر بالإدارة الفرنسية المباشرة بحجة أنها جزء من فرنسا.

ج- نظام الحماية :بعد أن استطاعت حكومة فرنسا الحرة بالتعاون مع الحلفاء، هزيمة حكومة فيشى الموالية للألمان فى الحرب العالمية الثانية، دعت إلى عقد مؤتمر فى برازافيل عاصمة الكونغو الفرنسية فى فبراير١٩٤٤م حضرة حكام المستعمرات الفرنسية ورجال الإدارة وبعض أعضاء البرلمان وممثلى اتحاد الشركات التجارية وكانت توصيات المؤتمر تنصب فى :

١- استبعاد منح المستعمرات الفرنسية أى نوع من الاستقلال .

٢- التاكيد على مشاركة الأفارقة فى إدارة شئون بلادهم .

٣- ضرورة تمثيل المستعمرات فى الجمعية الوطنية الفرنسية، وفى المجالس المنتخبة.

٤-علاج المشكلات الاجتماعية والتعليمية والعمل والضمان الاجتماعى والتطوير الاقتصادي للنهوض باقتصاديات المستعمرات.

وقسمت فرنسا المناطق التي استعمرتها في أفريقيا إلى اتحادين، اتحاد غرب أفريقيا وعاصمته داكار ويشمل السنغال،والسودان الفرنسي (مالي)،وغينيا الفرنسية، وفولتا العليا (بوركينا فاسو)، وكوت ديفوار، وداهومي(بنين)،والنيجر،وموريتانيا؛ واتحاد أفريقيا الاستوائية، وعاصمته برازافيل،ويضم مستعمرات الكونغو الأوسط (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وتشاد، وأوبانجوي – تشاري (جمهورية أفريقيا الوسطى)،والجابون؛ أما الإقليمان اللذان كان يخضعان للانتداب الفرنسي هما الكاميرون، وتوجو، وقد انتزعا من ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وقسمت بين بريطانيا وفرنسا تحت أشراف عصبة الأمم.

وأعتمد النظام الاستعماري الفرنسي على الإدارة المركزية المباشرة التي شغل فيها الفرنسيون معظم الوظائف الرئيسة، وأستقلوا بوضع معظم السياسات، وظلت هذه السياسة العمود الفقري للوجود الفرنسي في أفريقيا، وفي ظل هذه الظروف أصبح المواطن الأفريقي العادي ليس له أي رأي في الطريقة التي تحكم فيها الشؤون المحلية، الأمر الذي جعل من رؤساء القرى الأفارقة ليسوا بأحسن حالاً إذ يعينون ويخضعون لسيطرة الضباط الفرنسيين وكانت فرنسا تعين على رأس كل مجموعة من الأقاليم حاكماً عاماً يمثل وزير المستعمرات في باريس،أما الإقليمان

اللذان كانا تحت الانتداب الفرنسي، فيدير كل منهما مندوباً سامياً للجمهورية، ويدير الحاكمان العامان لاتحاد غرب أفريقيا، واتحاد أفريقيا الاستوائية، والمندوبان الساميان بموجب أوامر يصدرونها بمبادرات منهم أو للأمر بسريان مفعول مراسيم صادرة عن رئيس الجمهورية الفرنسية، وكان بساعدهم في ذلك مجلس حكومي استشاري يضم بعض كبار الموظفين الخاضعين لسلطة الحاكم العام المباشرة أو المفوض بما في ذلك قائد القوات الاستعمارية، والمدعي العام،والمدراء العامين للإدارات الاتحادية (المالية، والصحة، والتعليم)، وكان الحاكم العام يتمتع بسلطات مطلقة إذ أن جميع القوانين والمراسيم الصادرة في باريس لا تصبح سارية المفعول إلا بعد إصدار الحاكم العام أمراً بذلك، فهو الرئيس الأعلى للجهاز الإداري الاستعماري، والقائد الأعلى للجيش، ويختص بتعيين الموظفين كيفما يشاء.

ويساعد الحكام العامين في داكار عاصمة اتحاد غرب أفريقيا، وبرازفيل عاصمة أفريقيا الاستوائية، مجموعة من المكاتب لعل أهمها مديريات الشؤون السياسية والمالية والأشغال العامة والتعليم والشؤون الاقتصادية والصحة التي تساعد في تسيير الحياة اليومية في المستعمرات كما يوجد على رأس كل مستعمرة نائب للحاكم العام يخضع لسلطته وأوامره المباشرة، ويعاونه مجلس إداري على غرار المجلس الحكومي على مستوى الاتحاد، ويترأس نائب الحاكم العام حكومة

المستعمرة التي تضم إدارات متخصصة كالتعليم والصحة والمالية، كما تقسم المستعمرة إلى عدة وحدات الإقليمية التي كانت تعرف بالدائرة، ويتراوح عدد تلك الدوائر في اتحاد غرب أفريقيا المائة، وفي اتحاد أفريقيا الاستوائية الخمسين وترتبط الإدارة الحكومية عند أدنى مستويات التنظيم برؤساء الأقسام والقرى، وكان الرؤساء التقليدين مجرد معاونين لا تتجاوز وظيفتهم تنفيذ أوامر قائد الدائرة.

إلى جانب الحكم المباشر، أتبعت فرنسا سياسة ثقافية استهدفت نشر قيم وتراث الثقافة والحضارة الفرنسية، وقد استهلت هذه السياسة في إطار مبدأ ما يعرف بالفرنسة التي تقوم على فرض اللغة والحضارة الفرنسية على الحياة الأفريقية ليصبح الأفارقة في ظل الاحتلال الفرنسي فرنسيون لهم ما للفرنسيين،وعليهم ما عليهم عدا لون جلودهم، وعرفت هذه السياسة بالفرنسة الجماعية، وبفشل هذه السياسة لجأت فرنسا إلى محاولة فرنسة النخبة أي بمعنى محاولة خلق نخبة أفريقية مثقفة قادرة على قيادة مجتمعاتها المتخلفة، وينظر إلى هذه السياسة على أنها انتقائية عنصرية، بمعنى أنه كل من استطاع أن يكتسب قيم الحضارة واللغة الفرنسية يصبح فرنسياً إلى جانب المبدأين سالفي الذكر انتهجت فرنسا سياسة أخرى تعرف بالتوحد بمعنى ضرورة تطوير وتنمية المؤسسات والأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأفريقية كي تحاكي وتماثل الأنظمة الأوروبية المناظرة، وبفشل فرنسا في إدارة

مستعمراتها بمنطق التوحد اتجهت إلى إدخال إصلاحات دون أن يتعدى ذلك إلى قبول الاستقلال وعلى أية حال فإن الإدارة الاستعمارية الفرنسية لم تهتم أساساً بمصالح شعوب المستعمرات بهدف الدعم والتأييد الشعبي، وإنما تلجأ في الغالب للقمع السياسي بفرض الضرائب والتجنيد والسخرة،وقد تسببت هذه السياسيات في إحداث أضراراً بالغة تحول على إثرها رؤساء القرى إلى مجرد دمى تساعد السلطات الاستعمارية في استغلال السكان المحليين

السياسة الاقتصادية: أما السياسة الاقتصادية لفرنسا في إفريقيا؛ فقد اعتمدت على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط القارة وغربها، وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في أفريقيا وقد رحّبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكّلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وضمّت دول غرب إفريقيا ووسطها، وأهم هذه المنظمات: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى. كذلك أنشأت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين إفريقيا بهدف تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها، وتُعَد هذه الشبكة كبنية تحتية للسياسة الفرنسية في إفريقيا.

السياسة الثقافية: وتُعَد السياسة الثقافية لفرنسا في القارة الأفريقية المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية، بسبب

خبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال، فهي إلى جانب تمسّكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول أن تهيمن ثقافياً على الدول الأنجلوفونية، كما تفردت جذور السياسة الثقافية الفرنسية في العهد الاستعماري متمثلة في سياسة الاستيعاب والفرنسة لمواطني المستعمرات، ونتج عن ذلك أثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها بعد استقلال الأخيرة حتى اليوم وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الأفريقية على عدة عناصر، أهمها اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية في أفريقيا، بالإضافة إلى القمم الفرانكوفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الأفريقية.

آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في أفريقيا :

أما عن آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في أفريقيا؛ فتشمل ثلاث آليات أساسية: عسكرية، واقتصادية، وثقافية.

الآلية العسكرية: لقد تمثلت السياسة العسكرية في القواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا،التي تقلّصت من ١٠٠ قاعدة عام ١٩٦٠م إلى خمس قواعد فقط الآن، وذلك بسبب ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية وفي ظل النظام العالمي الجديد اضطرت فرنسا

لتطوير سياستها في التعاون العسكري مع أفريقيا، فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع، ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية حسب خطورة الأزمة الأفريقية ومن أمثلة التدخل الفرنسي العسكري في أفريقيا عملية تركواز في رواندا على إثر إبادة العرق التوتسي، ويدخل في إطار الآليات العسكرية أيضاً اتفاقات الدفاع العسكري والتعاون الفني وقد تمّت عملية مراجعة شاملة للسياسة العسكرية الفرنسية في أفريقيا مؤخراً نتيجة الإخفاقات المتتالية التي أصابتها في رواندا والكونغو، بالإضافة إلى تغيّر الظروف الدولية، ولهذا أصبحت فرنسا تركّز في دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية؛ من خلال تدريب الجنود الأفارقة على عمليات حفظ السلام ومواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب.

المستعمرات الأفريقية فى الدساتير الفرنسية:

أ. دستور عام ١٩٤٦م: نص على أن الجمهورية الفرنسية وحدة لا تقبل التجزئة وتسرى قوانينها على جميع الممتلكات التابعة لها، ما لم ينص على غير ذلك، وعلى تكوين الاتحاد الفرنسى من الأطراف التالية :

- الجمهورية الفرنسية وهى ما تسمى بالمترو بول أو فرنسا الأوروبية ومديريات الجزائر وما وراء البحار .
- أقاليم ما وراء البحار وهى مراكش وتونس ودول الهند الصينية .

- الدول الشريكة وهى مناطق الوصاية الفرنسية فى الكاميرون وتوجو .
وفى ظل دستور ١٩٤٦م تم تمثيل المناطق الأفريقية فى الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الجمهورية والاتحاد الفرنسى، وتكونت فى كل إقليم جمعية برلمانية ذات سلطات محدودة تشبه مجال المديريات الفرنسية .

ب- دستور عام ١٩٥٨م: أصدره الجنرال شارل ديجول رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة، ونص على أن تكون فرنسا مع الجمهوريات الأفريقية التى تقبل هذا الدستور رابطة الجماعة الفرنسية، وهى اتحاد فيدرالى بين جماعات مستقلة، وتتكون حكومة الجماعة الفرنسية من رئيس الجمهورية الفرنسية، عن كل جمهورية من جمهوريات الجماعة وسكتير عام ومستشار فنى، وهذه الحكومة مسئولة عن السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد والتعليم العالى ،وفيما عدا ذلك لكل حكومة من حكومات الجماعة سلطتها الكاملة واستقلالها الداخلى ،وتقدم فرنسا لها المعونات الفنية والإدارية، ولكل جمهورية الحق فى الانفصال من الجماعة فى المستقبل ومن به يبقى عضواً فى الجماعة، والذى يرفضه يحصل على الاستقلال فوراً وافقت جميع الدول الإفريقة على الدستور عدا مستعمرة غينيا، التى حصلت على الاستقلالها واستمر هذا النظام لمدة سنتين، بعدها اعترفت فرنسا باستقلال الدول من

مستعمراتها الفرنسية، وعقدت معاهدة منفردة مع كل دولة تحدد نوع العلاقة بين الدولتين.

انحسار النفوذ الفرنسى فى أفريقيا:

إن سياسة فرنسا الأفريقية أصيبت بالوهن وضعف المصداقية فى السنوات الأخيرة، فقد فشلت الإجراءات السياسية التى وضعتها فرنسا فى قمة لابول الأفريقية، التى حضرها الرئيس الفرنسى الأسبق فرانسوا ميتران عام ١٩٩٠م، إذ إنها لم تؤد إلا لديمقراطية واجهة دون روح وقلب وأصبح هدف فرنسا أكثر تواضعاً وهو إثارة الرغبة الديمقراطية واحترام الأصالة الأفريقية والاستمرار بفضل المساعدة على التنمية فى احتواء هجرة أصبحت مهمة جداً مصدرها أفريقيا الغارقة فى اليأس ؛ واكتشفت فرنسا أنها ليست أكثر من قوة متوسطة، وأن بنيتها السياسية الفرانكو أفريقية بأعمدة: التعاون والعملة والهجرة والدفاع لا تتوقف عن الانهيار واختلفت الأحزاب الفرنسية الحاكمة فيما بينها حول السياسات الواجب اتباعها حيال الدول الأفريقية، ولم تنفع زيارة الرئيس الفرنسى الأسبق جاك شيراك إلى الكونغو فى يوليو ١٩٩٦م فى إعادة تثبيت المواقع الفرنسية التى اهتزت مؤخراً فى القارة الأفريقية نتيجة المد الأمريكيى.

إن الشلل والعجز اللذان أصابا القوات الفرنسية المتمركزة فى أفريقيا الوسطى والجابون وتشاد، أدى إلى عدم تأثيرها فى أشد الأزمات

الأفريقية فللمرة الأولى لم تكن الدولة الفرنسية قادرة بمفردها وبالسرعة المطلوبة على القيام بأحد التدخلات العسكرية الإنسانية فى الأزمة الزائيرية فى نوفمبر ١٩٩٦م وسط منطقة نفوذها وهى التى بقيت لوقت طويل تستأثر بالسلطة على القارة الأفريقية ولقد استبعدت الحكومة الرواندية فرنسا بسبب تأييدها للرئيس جوفينال هابياريمانا، وقاطعها ثوار شرق الكونغو الديمقراطية زائير سابقاً لأنها دعمت المارشال موبوتوسيسى سيكو، وعارضتها أمريكا التى عرضت عليها فرنسا فى نوفمبر ١٩٩٦م أن يترأسو ويقودوا العملية العسكرية الإنسانية لحل أزمة زائير ودفعت فرنسا ثمن سياستها غير الحذرة، ولاتستطيع الدفاع عن دورها فى نظر المجتمع الدولى ودول المربع الفرنسى فى وقت ترك فيه سكان المخيمات دون دعم أو مساعدة لمدة طويلة يستسلمون لمصيرهن .

فرنسا الدولة الاستعمارية الوحيدة التى أبقت على قوات عسكرية فى أفريقيا بعد موجة التحرر والاستقلال فى الستينيات من القرن الماضى، وتدخلت عسكرياً فى عام ١٩٩٦م فى جمهورية أفريقيا الوسطى لمساعدة رئيس الجمهورية على احتواء تمرد جنودها، كما تدخلت عدة مرات فى كثير من المواقف السياسية لحماية مصالحها، كان آخرها تدخلها لحماية الرئيس التشادى من ثورة المعارضة عام ٢٠٠٨م ومعظم الوحدات العسكرية الفرنسية الدائمة والبالغ عددها ٨٧٠٠ عسكرى من

الشرق إلى الغرب تطبيقاً لاتفاقيات دفاع معقودة مع سبع دول أفريقية موجودة منذ ثلاثين سنة، وهى فى مجملها من مشاة البحرية أو الكتيبة الأجنبية، التى تمتلك معرفة وثيقة بالقارة الأفريقية موروثة من عصر الاحتلال ورغم كل التغيرات العميقة التى حدثت على المسرح الدولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة ورغم رياح الديمقراطية التى هبت على العديد من دول أفريقيا فى التسعينيات تماشياً مع سياسة العولمة بقيت الوحدات العسكرية الفرنسية كما هى فى مكانها داخل الدول الأفريقية ،حرصاً منها على عدم المساهمة فى اللا استقرار القائم وعلى عدم إزعاج الدول المضيقة والدفاع عن مكانتها الدولية ومصالحها الاقتصادية فى أفريقيا الوسطى.

إن عجز القادة الأفارقة الفرانكفونيين امتداد لعجز فرنسا فى حل أزمة البحيرات الكبرى، وتكرارها النداء من نوفمبر ١٩٩٦م حتى ١٧ مايو ١٩٩٧ م لتدخل عسكرى إنسانى، كان هدفه الحقيقى انقاذ موبوتو (الرئيس الزائيرى الأسبق)، الذى وصفه وزير الخارجية الفرنسى ارفيه دو شاريت فى مارس ١٩٩٧م بأنه لا يمكن الاتفاق عليه وهو الوصف الذى تم على إثره انتقاد سياسة فرنسا الأفريقية .

لقد أصيب بالفشل النظام الفرانكوإفريقى المتحور منذ سنوات حول عمليات التحول والانتقال والانتخابات والدفاع عن الديمقراطيات الجديدة وبعد الانتفاضات المتكررة فى أفريقيا الوسطى، والانتخابات فى مالى

والنيجر، لوحظ تغيراً سالباً دل على فشل الديمقراطية المستورة بعد فشل ما كان يسمى منذ حصول الشعوب الأفريقية على استقلالها بالتنمية وقد صيغت عناوين الصحف الفرنسية والعالمية فى هذه الظروف بمفردات مثل عزلة،وامحاء، وتخلى،وهزيمة فرنسا فى أفريقيا، وهذه المفردات هى ثمرة مفاهيم جيوبلويتكية باتت بالية تمحورت حول الدفاع المباشر عن المصالح النفطية، وحول صد الإسلام ووقف الاندفاع الأنجلوسكسونى.

وصار التناقض صارخاً بين أسس سياسية يتم تقديمها على أنها كريمة وكونية، وبين العقوبات الموضوعة أمام حرية التنقل والتبادلات تأشيرات الدخول وطرد الأفارقة بطائرات الشارترأو جهود الجهاز العسكرى الذى لم يتم تبديله منذ حصول الشعوب الأفريقية على استقلالها.

وخلال جولة الرئيس الفرنسى الأسبق جاك شيراك فى القارة الأفريقية من ٢٥ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٨م والتى شملت كل من ناميبيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق وانجولا اعترف بأن فرنسا مركزة منذ وقت طويل على العلاقات مع الدول الأفريقية الفرانكفونية وأنه سوف يتجه صوب جنوب أفريقيا نحو علاقات شراكة وتعاون، وهى أحد أهداف فرنسا فى مرحلة التنافس على أفريقيا بين فرنسا وأمريكيا وبلدان أوروبية غربية مثل بريطانيا وألمانيا والصين وفى الوقت نفسه زادت

الوكالة الفرنسية للتنمية من حضورها وارتفعت عمليات المساعدات المالية فى المنطقة إلى أكثر من ٢٠٠ مليون فرنك فرنسى فى السنة . وتحاول فرنسا دفع التقارب التجارى وتوثيق العلاقات الاقتصادية، وقد رافق الرئيس الفرنسى فى جولته عدد مهم من رجال الأعمال منهم زعماء شركات السلاح، الذين يقومون بالتفاوض حول صفقة تسليح مهمة لجيش جنوب إفريقيا بعد أن وقعت الدولتان فى مايو ١٩٩٨م اتفاق تعاون عسكرى .

إن فرنسا لا تستطيع التخلى عن هذه القارة فقد أكد شارل جوسلان أنه من غير المطروح بالنسبة إلى فرنسا التعبير عن أى تراجع لدورها فى أفريقيا وقد دأب الفرنسيون، منذ عهد جيسكار ديستان، على القول إن أفريقيا هى القارة الوحيدة التى ما تزال فرنسا قادرة على تغيير مجرى التاريخ فيها، أى أنها المنطقة الوحيدة فى العالم التى تتذكر فيها أنها ما تزال قوة عالمية عظمى وهم يعتمدون على ميزات عديدة تجعلهم يطمئنون على وضعهم فيها رغم السياسة الهرمة والتراجعات المستمرة

إن تراجع النفوذ الفرنسى فى منطقة البحيرات الكبرى انعكس بتراجع ملحوظ فى كل مناطق القارة الأفريقية، إذ بلغ وجودها العسكرى فى السنغال ١٣٠٠ جندى وساحل العاج ٥٣٠ وتشاد ٨٤٠ وجمهورية أفريقيا الوسطى ١٥٠٠وجيبوتى ٣٢٠٠ والغابون ٦٠٠ والكاميرون ٦٠ جندياً، أى ما مجموعة ٨٠٣٠ عسكرياً حتى أواخر عام ١٩٩٦ م.